نشرة صندوق النقد الدولي

ارتفاع أسعار الغذاء والوقود

طفرة أسعار السلع الأولية تعطي دفعة للتضخم وتلحق الضرر بالميزانيات العامة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
الأول من يوليو ٢٠٠٨

- استمرار الزيادات المتعاقبة في أسعار النفط والغذاء يمكن أن يؤثر على مالية بعض الدول
- ارتفاع أسعار السلع الأولية أعطى بالفعل دفعة للتضخم الكلي
- فقراء الحضر هم الذين يتحملون معظم الآثار المباشرة لارتفاع تكلفة الغذاء

يواصل ارتفاع أسعار النفط والغذاء تأثيراته الاقتصادية الكلية الخطيرة على الاقتصاد العالمي بأسره، وهو ما يشمل آثارا سلبية على النمو والتضخم وتذبذبات حادة في معدلات التبادل التجاري ــ وكلها يجلب تداعيات كبيرة على ميزان المدفوعات.

فهناك ضرر بالغ يلحق بالبلدان المستوردة الصافية للنفط والغذاء من جراء صدمات أسعار السلع الأولية، مما يخلِّف أثرا سلبيا على ميزانياتها العامة، حسب ما ورد في تحليل لصندوق النقد الدولي نُشر في الأول من يوليو الجاري ــ بعنوان *أسعار الغذاء والوقود ــ آخر التطورات والأثر الاقتصادي الكلي واستجابات السياسة*. وإذا استمرت الزيادات المتعاقبة في أسعار الوقود والغذاء، يمكن أن تصل مراكز المالية العامة إلى مستوى غير قابل للاستمرار وأن تصاب مالية الحكومة بالضعف في بعض البلدان.

ولارتفاعات الأسعار الحادة تأثيرات خطيرة على مستويات الفقر، سواء عبر البلدان أو داخل كل منها؛ فهي تخلِّف انعكاسات كبيرة على مالية الحكومة واستجابات السياسة. ويرد في التقرير تقييم عام أول لتأثير طفرة أسعار الغذاء والوقود على عينه كبيرة من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

الآثار على ميزان المدفوعات

تبرز دراسة الصندوق الاستنتاجات الثلاثة التالية:

- أولا، تسببت زيادات أسعار الغذاء والوقود في تأثيرات هائلة بالفعل على **ميزان المدفوعات** في فترة العام والنصف الماضية. ففي البلدان منخفضة الدخل، على سبيل المثال، تقدر الدراسة أن التأثير الإجمالي لارتفاع

أسعار الوقود تجاوز ٢% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة من يناير ٢٠٠٧ إلى إبريل ٢٠٠٨، بينما بلغ تأثير ارتفاع أسعار الغذاء ٠,٥%.

- وثانيا، بالنظر إلى الزيادات *الإضافية* التي يمكن أن تطرأ على أسعار الغذاء والوقود في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، يرجَّح أن يتعرض ميزان المدفوعات لضغوط شديدة في عدد كبير من البلدان. وباستخدام غطاء من الاحتياطيات مقداره ثلاثة أشهر لقياس كفاية الاحتياطيات، يخلص التقرير إلى أن ٣٧ بلدا منخفض الدخل و ٢٥ بلدا متوسط الدخل سوف يصل مركز احتياطياته إلى مستوى دون الكافي بعد التعرض لصدمة مزدوجة من جراء ارتفاع أسعار الغذاء والوقود؛ ومن المتوقع أيضا أن يكون التأثير حادا على عدد مماثل من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط باستخدام مقياس بديل ــ في الحالات التي يبلغ فيها حجم الصدمة المزدوجة نصف شهر من الواردات على الأقل.

- وثالثا، من المتوقع أن يكون أثر ارتفاع أسعار النفط على موازين المدفوعات أكثر حدة وانتشارا من أثر زيادات أسعار الغذاء. ويرجع ذلك إلى أن واردات الوقود أكبر من واردات الغذاء بمرتين ونصف المرة في حالة البلدان منخفضة الدخل وبنحو مرتين في حالة البلدان متوسطة الدخل.

ولكن هناك تباين كبير في التأثيرات ذات الخصوصية القُطْرية. فالبلدان منخفضة الدخل مثل بنن وإريتريا وليبريا وهايتي وتوغو وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية قيرغيزستان سوف تتأثر تأثرا حادا ــ مع التعرض (في جميع الحالات) لصدمات تعادل تغطية الواردات لشهر واحد. وعلى النقيض الآخر، تتوقع الدراسة لبعض البلدان منخفضة الدخل إما أن تتعرض لتأثيرات سلبية هامشية أو أن تكون مستفيدة صافية بالفعل ــ مثل كوت ديفوار وغيانا وأوغندا على سبيل المثال.

الأثر التضخمي

أدى ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى حدوث ارتفاعات كبيرة بالفعل في معدل التضخم الكلي، وبلغ هذا الارتفاع مستويات حادة وواسعة الانتشار في كل من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط (انظر الرسم البياني). فقد قفز التضخم الكلي في عينة تضم ١٢٠ بلدا غير عضو في "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" من مستوى وسيط مقداره ٥% تقريبا في عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٨% في الربع الأول من عام ٢٠٠٨؛ أما تضخم أسعار الغذاء فقد تضاعف من حوالي ٦% إلى ١٢% في نفس الفترة.

دوامة الأسعار

ازداد تضخم أسعار الغذاء والوقود بمقدار الضعف منذ عام ٢٠٠٦

(التضخم الوسيط في ١٢٠ من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، % على أساس سنوي)

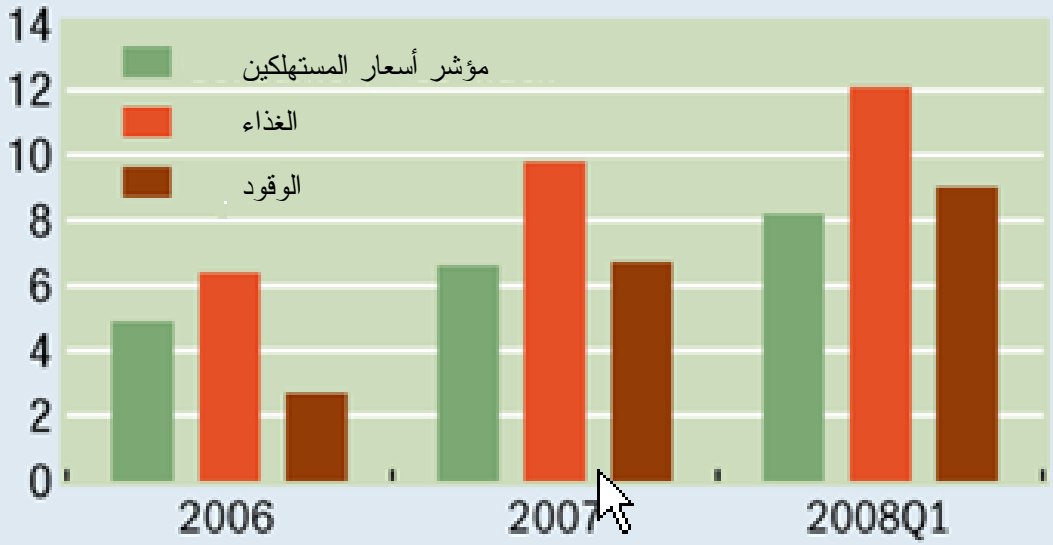

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وكان تأثر بعض الدول أشد من غيرها، حيث قفز معدل التضخم بأكثر من خمس نقط مئوية في ١٨ بلدا منذ نهاية عام ٢٠٠٧. وفي بعض الحالات، حدث ذلك نتيجة لسرعة انتقال ارتفاعات أسعار الغذاء والوقود، وإن كانت ضغوط الطلب الشديدة قد أسهمت بدور في ذلك أيضا.

وكان تأثير أسعار الغذاء ــ وليس أسعار الوقود ــ هو التأثير الأشد على التضخم، وهو ما يعكس وزن الغذاء الكبير في مؤشر أسعار المستهلكين الذي يحدد للغذاء، في متوسط الحالات، وزنا يتجاوز خمسة أمثال وزن الوقود (٣٧% مقابل ٧%، على التوالي). ويمكن بالطبع أن ينتقل أثر أسعار الوقود إلى أسعار سلع أخرى من خلال الآثار غير المباشرة، ولكن أسعار الغذاء تظل مصدرا لمعظم الآثار المباشرة على التضخم.

الأثر على الفقر

يُلاحَظ أن فقراء الحضر هم الذين يتحملون معظم الآثار المباشرة لارتفاع تكلفة الغذاء، نظرا لأن نسبة إنفاق الأسر على الغذاء عادة ما تكون أكبر بكثير من النسبة المباشرة للمنتجات والخدمات ذات الصلة بالنفط في البلدان الصاعدة والنامية.

وعادة ما تكون نسبة إنفاق الأسر على الغذاء في الاقتصادات الصاعدة أكثر من ٢٥%، وكثيرا ما تتجاوز ٥٠% في البلدان النامية. وفي المقابل، يكون الإنفاق المعتاد على الوقود أقل من ١٠% من ميزانية الأسر. غير أن ذلك يعكس بشكل جزئي أيضا ارتفاع مستوى الدعم على الأسعار المحلية للوقود في بعض البلدان.

غير أن تأثير زيادات أسعار الوقود على الفقراء، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، لا يزال مركزا على الأرجح في فئة فقراء الحضر. وقد ترتفع أيضا نسبة المصابين بنقص التغذية لتتجاوز المستوى الحالي الذي يبلغ ٤٠% من السكان في البلدان النامية. فالاعتماد الكبير على الواردات، مقترنا بنسبة انتشار الفقر المرتفعة، تزيد من انكشاف البلدان لمخاطر الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية.

الأثر على المالية

لجأت البلدان إلى مجموعة متنوعة من تدابير سياسة المالية العامة على جانبي الإيرادات والنفقات بغية تخفيف الأثر المترتب على ارتفاع الأسعار [راجع مقال:"Policy Response: How Countries Can Cope"]. وتستتبع هذه التدابير تكلفة على المالية العامة يمكن أن تكون باهظة في كثير من الحالات. وتتجاوز هذه التكاليف ١% بالفعل في ٢٩ بلدا تقريبا، وترجع أكبر الزيادات إلى التوسع في دعم أسعار الوقود على مستوى العالم. ومن بين ٧٩ بلدا معرضا لارتفاع التكلفة على المالية العامة، هناك ٥٠ بلدا مصنفة في الفئة المعرضة لمخاطر الضغوط على ميزان المدفوعات.

وفي الشهور القادمة، سوف يكون التحدي الذي يواجه بلدان العالم هو تنقيح استجابات سياساتها بما يعزز كفاءتها وفعاليتها. ويمكن لصندوق النقد الدولي أن يساعد الحكومات في تقدير خيارات سياسة المالية العامة التي تكفل إدارة التكاليف المترتبة على استجابات السياسة، مع ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة. وسوف تختلف هذه الخيارات بالضرورة حسب حالة الاقتصاد الكلي في كل بلد على حدة وقدرته على إيجاد الحيز المالي الكافي.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org .

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.